وسط حزمة إجراءات احترازية لسير العمل

البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام بنسبة 5.4%

أنهت بورصة الكويت أولى جلسات تعاملات الأسبوع أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق العام 268.5 نقطة ليبلغ مستوى 4636.06 نقطة بنسبة تراجع بلغت 5.4 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 156.3 مليون سهم تمت عبر 8859 صفقة بقيمة نقدية بلغت 38.4 مليون دينار. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 123.03 نقطة ليبلغ مستوى 4111.3 نقطة بنسبة تراجع بلغت 2.9 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 61.4 مليون سهم تمت عبر 2550 صفقة بقيمة نقدية بلغت 3.6 مليون دينار كما انخفض مؤشر السوق الأول 341.4 نقطة ليبلغ مستوى 4904.7 نقطة بنسبة تراجع بلغت 6.5 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 94.9 مليون سهم تمت عبر 6309 صفقات بقيمة نقدية بلغت 34.8 مليون دينار.

وانخفض مؤشر (رئيسي 50) 185.1 نقطة ليبلغ مستوى 4057.06 نقطة بنسبة تراجع بلغت 4.3 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 53.9 مليون سهم تمت عبر 2186 صفقة بقيمة نقدية 3.2 مليون دينار. وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (كويت ت) و(تحصيلات) و(وربة ت) و(استهلاكية) أما شركات (اهلي متحد) و(المستثمرون) و(خليج ب) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (سكب ك) و(الجزيرة) و(صناعات) و(بوبيان ب) الأكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة إعلان الشركة الوطنية العقارية تحقيقها أرباحا عن عام 2019 بلغت نحو 11.43 مليون دينار مقارنة مع 10.81 مليون دينار عام 2018 بنسبة 5.7 في المئة. وبلغت ربحية السهم 8.39 فلس مقابل 7.55 فلس بنسبة 11.1 في المئة وأوصى مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية بتوزيع 5 في المئة من رأس المال أسهم منحة بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم.

كما شهدت الجلسة إعلان شركة المباني تأجيل موعد الجمعية العمومية التي كانت ستعقد اليوم الاثنين وذلك إلى موعد لاحق.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية. ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

وشهدت تداولات جلسة الأمس حزمة من الإجراءات الاحترازية لتسيير أعمال المستثمرين تماشيا مع القرارات التي سبق أن أصدرتها حكومة دولة الكويت بشأن الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، علماً بأن التدابير الاحترازية التي اتخذتها تأتي في إطار حماية حقوق المتعاملين والحد من الآثار السلبية التي قد تنعكس على أعمال المستثمرين وأسواق التداول.

وتستمر مجموعة الإجراءات في الفترة الممتدة من أمس الأحد حتى 19 الجاري، وتشمل التداول في السوق الرسمي حيث سيخضع التداول للقواعد المعتادة والمعتمدة من هيئة أسواق المال. وفيما يتعلق بنقل الملكية، سيتم تأجيل كل الصفقات مدة أسبوع وما يتعلق بالتنفيذ الجبري سيتم تأجيل جميع مزادات البيع المقرر عقدها خلال الأسبوع وسيتم تأجيل الصفقات الخاصة مدة أسبوع وكذلك نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة سيتم تأجيله أسبوعا.

كما أعلنت البورصة إلغاء كل الاجتماعات الخارجية على أن يتم إجراؤها فقط في حالة الضرورة القصوى في حين سيتم إجراء عدد محدود من الاجتماعات الداخلية. إلى ذلك قلصت البورصة عدد الموظفين مع الاكتفاء فقط بالعدد اللازم لتسيير الأعمال والأنشطة الأساسية وتفعيل نظام التناوب داخل الإدارات الأساسية ولسلامة المتعاملين سيتم إغلاق مبنى الشركة وعدم السماح بدخولهم.

وكانت هيئة أسواق المال الكويتية أعلنت الجمعة أنها عقدت اجتماعات مكثفة مع بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة لمراجعة الإجراءات الخاصة باستئناف عمليات التداول مع مراعاة إجراءات وسلامة وصحة العاملين والمتداولين.

وأكدت (أسواق المال) حرصها على تقليص عدد العاملين للحد الأدنى لدى جميع الأطراف خلال الفترة القادمة تماشيا مع إجراءات وزارة الصحة مع ضمان تسيير الأعمال بشكل طبيعي وآمن وستقتصر الأعمال هذه الفترة على القطاعات المعنية بسلامة التداولات والإفصاحات ومتابعة الملكيات وغيرها من الأعمال المتعلقة باستئناف التداول في البورصة.

اتخذت كافة التدابير للتعامل مع حالات الطوارئ

«البترول الوطنية»: المخزون الاستراتيجي لمشتقات الوقود مطمئن

قالت مؤسسة البترول الوطنية الكويتية، إن المخزون الاستراتيجي من المشتقات النفطية في وضع آمن، بالتزامن مع إعلانها غلق عديد القطاعات الاقتصادية والتعليمية، لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد.

وذكرت المؤسسة في تغريدة على صفحتها بموقع "تويتر": «المخزون الاستراتيجي لمشتقات الوقود، مطمئن، ولا يوجد إطلاقا ما يدعو للقلق بهذا الشأن».

وأمس أعلنت وزارة الصحة الكويتية، ارتفاع عدد إصابات فيروس كورونا في البلاد، إلى 112، عقب تسجيل حالات جديدة.

وأكدت الشركة أنها اتخذت كافة التدابير، للتعامل مع حالات الطوارئ بمختلف أشكالها ودرجاتها. وكانت قد أعلنت الخميس، إنها تقوم أولا بأول بتزويد محطات الوقود باحتياجاتها من وقود السيارات والمشتقات النفطية الأخرى.

تعليق تمويلات خارجية

على الجانب الآخر، قال علقت مؤسسة البترول الكويتية مفاوضاتها مؤقتا للحصول على قروض ضخمة ضمن برنامج اقتراض 16 مليار دينار، لتمويل مشاريع شركاتها التابعة خلال السنوات الخمس المقبلة المتعلقة بالإنتاج والتكرير والبتروكيماويات وغيرها من الخطط الاستثمارية، وفقا لجريدة الأنباء الكويتية.

وأضافت المؤسسة أنها أوقفت جميع المفاوضات مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك المحلية إلى إشعار آخر وذلك بعد انتشار فيروس كورونا المستجد. وقالت أن كل مفاوضات الحصول على التمويلات الخارجية للشركات النفطية أصبحت معلقة لإشعار آخر.

وأوضحت أن المشاريع الاستراتيجية في القطاع النفطي لا ترتبط بأسعار النفط، لاسيما أنها مشاريع مستقبلية لا ترتبط بالانخفاضات الآنية للأسعار.

«المركزي»: إيقاف بيع الضمانات المرهونة مقابل القروض لحين استقرار الأسواق

أصدر بنك الكويت المركزي أمس الأحد تعميما للبنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابته بشأن الامتناع عن بيع الضمانات المرهونة لديها مقابل القروض وعمليات التمويل الممنوحة.

وجاء هذا التعميم في إطار الإجراءات الاحترازية التي يتخذها (المركزي) لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على الأوضاع الاقتصادية والمصرفية في البلاد بهدف المحافظة على الاستقرار المالي واستكمالا للتوجهات التي أصدرها البنك في 12 مارس الجاري.

وأوضح أن هذا الإجراء يهدف إلى تقليص آثار (كورونا) على أوضاع السوق المحلي وما يتطلبه ذلك من مراعاة ظروف العملاء وأنه يتعين على البنوك والجهات الخاضعة لرقابة (المركزي) التعامل مع العملاء بالنظر بإيجابية إلى ظروفهم عند الحاجة لطلب ضمانات إضافية.

وذكر أنه يتعين الامتناع عن البيع أو التقييد على الضمانات المرهونة مقابل القروض وعمليات التمويل المقدمة للعملاء إلى حين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية أما في حال طلب العميل يمكن بيع الضمانات مع موافاة البنك المركزي بتفاصيل واضحة من عمليات البيع.

ويهدف تعميم (المركزي) إلى إعطاء جرعة إيجابية ورسالة طمأنة إلى الأسواق لاسيما بورصة الكويت والأسواق المالية وتخفيف الآثار المترتبة على المناخ الاقتصادي السائد في العالم والمنعكس على الاقتصاد المحلي ومن شأن هذا الاستقرار في حال حصوله أن ينعكس على جميع شرائح العملاء.

ويأتي هذا التعميم أيضا في إطار خطوات سابقة اتخذها بنك الكويت المركزي لطمأنة الأسواق في 12 الجاري تضمنت مجموعة من الإجراءات.

«اتحاد الصناعات» يؤكد أهمية دور الصناعة المحلية في التصدي للأزمات

حسين الخرافي

أكد رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أهمية دور الصناعة المحلية في التصدي للأزمات مثنيا على مبادرة أصحاب المصانع المحلية وعملها بكامل طاقتها الإنتاجية على مدار 24 ساعة لتوفير جميع المنتجات لمواكبة الظروف الاستثنائية التي تشهدها البلاد.

وثمن الخرافي جهود كل مؤسسات الدولة في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) في إطار دورها الوطني ومسؤوليتها الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والصحي مشددا على أهمية القطاع الصناعي ودوره البارز باعتباره قطاعا استراتيجيا فعالا ومساهما بارزا في مسيرة التنمية.

وأضاف أن الأوضاع الراهنة أثبتت كفاءة القطاع الصناعي وحيويته وضرورته ضمن أولويات خطة الدولة التنموية بالنظر إلى أهميته الاقتصادية باعتباره صمام أمان استراتيجي.

ولفت إلى إيلاء الدولة أهمية خاصة للدور المحوري للصناعة المحلية سواء بالظروف الاعتيادية أو الأزمات مما يستدعي إعطاء كل أنواع الدعم للمصانع بما يكفل لها النمو والتوسع. ونوه بالقرارات والإجراءات التي اتخذها وزير التجارة والصناعة خالد الروضان لضمان استمرار عمل المصانع المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير المنتجات الغذائية والطبية على مدار الساعة.

وأكد الخرافي أن الواجب الوطني يحتم على المصانع الكويتية تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها حاليا من خلال العمل بكامل طاقتها الإنتاجية للحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية محليا وتعويض أي نقص كان وفي مختلف الظروف. وذكر أن الوضع الحالي أثبت بكل وضوح دور الصناعة الكويتية في مواجهة مثل تلك الأزمات خصوصا مع توقف بعض الخطوط الملاحية العالمية وتراجع حجم الصادرات بسبب الظروف التي يمر بها العالم حاليا.

وأعرب عن الشكر لمؤسسات الدولة المختلفة على جهودها الحثيثة لضمان استمرار العجلة الاقتصادية الداعمة للمنتج المحلي التي تجلت في فريق العمل الذي تم تشكيله يوم الخميس الماضي بإيعاز من وزارة التجارة الصناعة. وبين أن الفريق شكل بمشاركة ممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة واتحاد الصناعات الكويتية ووزارة الخارجية الكويتية.

وقال الخرافي إن عمل الفريق انتهى إلى التأكيد بضرورة استمرار العمل لدى تلك الجهات خلال الأيام المقبلة بالوضع الاعتيادي وعلى مدار أيام الأسبوع إذ يتم إصدار شهادة المنشأ من مقر غرفة التجارة وبوجود ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة كذلك يتم تصديق الشهادات في مقر الشؤون القنصلية بالشويخ من الساعه 10 صباحا وحتى الخامسة مساء.

وذكر أن الفريق دعا إلى استمرار فريق الإفراج البيئي في مقر الهيئة العامة للبيئة خلال الفترة الصباحية يوميا من الساعه 8:30 وحتى الثانية عشرة ظهرا مع استمرار عمل فرق المنافذ والجمارك بأقصى جهد.

«اتحاد المصارف»: دوام البنوك العاملة 3 ساعات يومياً

عادل الماجد

أكد اتحاد مصارف الكويت أن دوام الفروع المقرر عملها والمعلن عنها من كل بنك في البلاد يبدأ الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا وذلك خلال فترة الإجازة الرسمية المقررة من مجلس الوزراء والمستمرة حتى 26 مارس الجاري.

وقال رئيس مجلس إدارة الاتحاد عادل الماجد في تصريح صحفي إن البنوك مستمرة في تقديم خدماتها لعملائها من خلال خدماتها الإلكترونية بما فيها التحويلات المالية محليا فيما بين البنوك والتحويلات إلى الخارج.

وأضاف الماجد أن أجهزة السحب الآلي تعمل بكفاءة عالية بالإضافة إلى استقبال استفسارات العملاء من خلال أرقام خدمة العملاء لدى البنوك. وكان اتحاد مصارف الكويت أعلن تعطيل أعمال البنوك المحلية اعتبارا من يوم الخميس وحتى يوم الخميس الموافق 26 الجاري مع فتح فرع واحد لكل بنك في كل محافظة على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد 29 الجاري.

تحت رعاية وزارة الصحة

«نفط الكويت» تخصص جناحاً كاملاً للعزل في مستشفى الشركة

أعلن نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية في شركة نفط الكويت الناطق الرسمي باسم الشركة قصي العامر تخصيص الشركة جناح عزل كامل مكون من 31 سريرا في مستشفى الشركة لإجراءات الحجر في حال وجود حالات إضافية وتحت تصرف وزارة الصحة في حال احتاجت له.

وقال العامر إن جناح العزل جاهز في حال تجاوز (مستشفى جابر) قدرته الاستيعابية مع إمكانية توفير عدد اضافي إن دعت الحاجة لذلك علما أنه تم تجهيز الجناح بأعلى الكفاءات البشرية التي ستكون جاهزة للخدمة على مدار الساعة.

وذكر أن الشركة وفرت كذلك عددا من الغرف في (بيت الضيافة) بالأحمدي تحت تصرف وزارة الصحة لاستغلالها للحجز المؤسسي للكويتيين الذين يتم إجلاؤهم من الدول الموبوءة وذلك لاستضافتهم خلال فترة الحجر المطلوبة مع تأمين كافة المستلزمات الضرورية لهم. وأوضح أن الشركة وضعت خطة طوارئ لمستشفى الأحمدي التابع لها والذي يمتلك خبرة كبيرة ومؤهلات واسعة من حيث الطاقمين الطبي والتمريضي ولجهة التجهيزات الرائدة وذات المستوى العالمي التي يضمها.

واكد استعداد «نفط الكويت» التام للمساهمة في الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة الكويتية وغيرها من الجهات المعنية في الدولة بمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) والعمل على الحد منه.

«المرافق العمومية»: خدماتنا مستمرة

أكد رئيس مجلس إدارة شركة إدارة المرافق العمومية الكويتية الدكتور محمد العبد الجادر استمرار خدمات الشركة والتزامها بسياسة وتوجهات مجلس الوزراء ووزارة الصحة وديوان الخدمة المدنية بالمحافظة على صحة وسلامة مرافقها ومستخدميها المواطنين والمقيمين.

وقال العبدالجادر إن «المرافق العمومية» وهي شركة تابعة للهيئة العامة للاستثمار مستمرة في تقديم الخدمات وتقوم بواجباتها في كل المرافق كالمواقف والأسواق المساندة ومدن العمال السكنية التابعة تحت إدارة الشركة متمنيا من المولى عز وجل أن تزول الغمة ويحفظ الله البلاد من كل مكروه.

وأنشئت «المرافق العمومية» وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة عام 1982 كاستثمار داخلي في دولة الكويت من خلال استغلال بعض أراضي وأصول الدولة وتنويع الدخل القومي والمشاركة في التنمية الداخلية للدولة. وتتخصص الشركة بإدارة و صيانة وتشغيل بعض المباني الخدمية والمجمعات التجارية ومدن العزاب السكنية ومواقف السيارات المتعددة الأدوار والسطحية والساحات والميادين التاريخية.